

التقييم الختامي لمشروع: تعزيز منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان التي تعمل مع المدنيين المستضعفين في إيران والعراق (٢٠١٧-٢٠٢٠)

إعداد: أميرة جلال

التاريخ: نوفمبر ٢٠٢٠

جدول المحتويات

الاختصارات	1
ملخص تنفيذي	2
خلفية المشروع	3
منهجية التقييم	4
القيود	5
النتائج	6

تصميم وتنفيذ المشروع	7
ملاءمة المشروع	8
الفعالية والكفاءة والأثر	9
الخلاصة	10
التوصيات	11
مرفقات الملحق	12
الملحق الأول	13
الملحق الثاني	14
الملحق الثالث	15

ملاحظة: تم تنفيذ هذا المشروع في العراق وإيران ولكن من أجل الأمن تم شرح تفاصيل تنفيذ العراق في هذه الوثيقة مفتوحة المصدر – لمزيد من التفاصيل حول مشروع إيران يرجى الاتصال بمجموعة حقوق الأقليات.

الاختصارات

منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة	ASUDA
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
الالية الاوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان	EIDHR
المدافعون عن حقوق الإنسان	HRD
تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام	IS
مجموعة حقوق الأقليات	MRGI
منظمة دولية غير حكومية	NGO
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	OHCHR
فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسائلة عن الجريمة التي ارتكبتها داعش	UNITAD
الإستعراض الدوري الشامل	UPR

الاختصاصات	TOR
------------	-----

ملخص تنفيذي

يعكس هذا التقرير نتائج تقييم خط النهاية لمجموعة حقوق الأقليات لتعزيز منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان العاملة مع المستضعفين في إيران والعراق والتي استمر من سنة ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠ م ومع ذلك لأسباب أمنية تم شرح تفاصيل تنفيذ ونشاطات مشروع العراق. يقيم التقييم الفاعلية والكفاءة والتأثير والاستدامة مقابل أهدافها المحددة كما بفحص تقييم المشروع وتنفيذه مقابل نتائج لتحديد مدى قدرة مجموعة حقوق الأقليات وشركائها المنفذين على دعم وتطوير قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والدعوة إلى الهيئات المحلية والدولية لحمايتهم.

- تم تلخيص مجالات التركيز الاستراتيجية الرئيسية المترابطة للمشروع على النحو التالي:

الهدف الأول: حماية حقوق الإنسان للمدنيين المستضعفين بما في ذلك النساء والأقليات في العراق من خلال تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان.

كان من المقرر تحقيق ذلك من خلال تحسين قدرة منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال التدريب والمنح الصغيرة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وإبلاغ عنها بشكل دائم وآمن.

الهدف الثاني: تحسين الحماية القانونية والدعم عن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للترهيب أو الاعتقال وكان من المقرر يتحقق ذلك من خلال إنشاء وحدة لربط النشطاء المعارضين للتهديد بمحامي حقوق الإنسان وإنشاء صندوق إعانة للسفر المحلي ونفقات أخرى لتمكين النشطاء المهديين وعائلاتهم من الحصول على الحماية والدعم.

الهدف الثالث: تقديم معلومات منتظمة وموثوقة حول انتهاكات حقوق المرأة والأقليات وغيرهم من المدنيين المستضعفين في العراق بسرعة وشفافية إلى السلطات المحلية والوطنية والدولية ووسائل الإعلام.

الهدف الرابع: إعطاء أولوية أكبر لحماية الاقليات والنساء وغيرهم من المدنيين المعرضين للخطر من قبل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي الخطط القطرية التي وضعتها الوكالات الدولية والسلطات المحلية أو الجهات الفاعلة الأخرى.

أجري التقييم مستشار خارجي مستقل على مدى شهرين وشمل: مراجعة مكتبية شاملة لمجموعة حقوق الملكية الفكرية ووثائق شركائها المتعلقة بالمشروع وكذلك مع أهداف المناصرة والخبراء المستقلين؛ استبياناً عبر الإنترنت لجميع الملاحظات من المستفيدين من المنح الصغيرة في العراق.

لم يكن البحث التقييمي الميداني ممكناً في العراق بسبب تفشي جائحة كوفيد-١٩.

نظرة عامة إلى التطورات السياقية والمشاورات مع الخبراء تشير إلى أن هذا المشروع كان مناسباً للبلدين على الرغم من الاختلافات الثقافية والسياسية بينهما.

يمر كلا من البلدين بفترة من الاضطرابات الشديدة ظل المدافعون العراقيون عن حقوق لإنسان يعانون من حجم الانتهاكات التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حتى هزيمته في عام ٢٠١٧ والتي تفاقمت بسبب عدم الاستقرار السياسي ولاحتجاجات جنوب العراق - تعرض النشطاء والمحامين الذين يمثلون المتظاهرين للاعتقال والإخفاء القسري وأشكال أخرى من الترهيب. رداً على الاحتجاجات في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٩ منعت السلطات العراقية الوصول إلى الإنترنت عبر العراق الفيدرالي في محاولة على ما يبدو لوقف تداول التقارير عن القمع.

ورد أن السلطات في كل من العراق الفيدرالي وإقليم كردستان "تعاقب بشكل جماعي" المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية وعائلاتهم، وتجريدهم من ممتلكاتهم وأصولهم وإعدامهم الأحكام، غالباً بعد محاكمات جماعية غير عادلة. وفي الوقت نفسه يشن تنظيم الدولة المهزومة هجمات كر وفر، تستهدف الأقليات المدنية وقادة المجتمع.

تدخلات المختارة بناءً على العمل الذي تم إجراؤه في إطار مشروع "حماية حقوق الإنسان للمدنيين المستضعفين في العراق بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٩، مع أخذ الدروس المستفادة وتوصيات التقييم وتطبيقها في المرحلة التالية. تواصل أفاد الشركاء، بالإضافة إلى المستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة، عن علاقات عمل إيجابية للغاية وقوية مع المشروع وأعربوا عن اهتمامهم بمواصلة التعاون، أو لديهم بالفعل خطط لمواصلة العمل معا بشكل عام، حقق المشروع أو تجاوز معظم مؤشراتته المستهدفة، مع استثناء واحد سيتم وصفه أدناه:-

- تم اعتبار الدورات التدريبية التي أجراها شركاء المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ناجحة للغاية وأعرب المشاركون عن تقديرهم لإعطائهم أمثلة ملموسة لكيفية استخدام أداة، ذم المجموعة الدولية لحقوق الأقليات للإبلاغ. أعرب بعض أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم عن مخاوفهم من أن تدريب المدافعين عن حقوق الإنسان العراقيين من قبل والمنظمات الأخرى كان متركزاً لدرجة أنه أصبح متركزاً. ومع ذلك، قال آخرون إنه من المهم تحديث معارفهم. علاوة على ذلك، أدى معدل دوران الموظفين المرتفع داخل المنظمات المحلية إلى بقاء المعرفة المؤسسية محدودة.
- تلقت المنح الصغيرة لمنظمات تنمية الموارد البشرية في العراق ردود فعل إيجابية في الغالب وتم تنفيذ جميع المشاريع الممولة من قبل (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات لزيادة حماية حقوق الإنسان والمراقبة على المستوى المحلي بنجاح. ومع ذلك، أفاد المشاركون في الدراسة الاستقصائية أن مبلغ المنحة كان محدوداً للغاية وأنهم لم يتلقوا فرصاً كافية لبناء القدرات.
- حققت أداة الإبلاغ وقف إطلاق النار نجاحاً كبيراً في العراق، حيث تم تسجيل أكثر من ٣٠٠٠ تقرير منذ إطلاقها. كانت التقارير التي استعرضها المقيم ذات صلة ومفصلة، مما يشير إلى أن أولئك الذين يستخدمون الأداة قد تلقوا تدريباً على استخدامها. بحلول الوقت الذي بدأ فيه هذا المشروع، كانت أداة العراق تعمل بكامل طاقتها بالفعل وسجلت عدداً كبيراً من التقارير، ويرجع ذلك جزئياً إلى حملة رقمية تستهدف جغرافياً الأشخاص في العراق.
- كان صندوق الإعانة أكثر تأثيراً من المساعدة القانونية في العراق، حيث كان العديد من النشطاء مترددين في رفع قضاياهم إلى المحكمة خوفاً من العقاب. غالباً ما يتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان العراقيين دون اعتقالهم وعادة ما تكون عمليات القتل خارج نطاق القضاء.
- كانت تقارير (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات) عن العراق مدروسة جيداً وذات جودة عالية ولكن تأثيرها أقل من المتوقع. قد يكون هذا لعدة أسباب، بما في ذلك: عدم وجود مقرر خاص للأمم المتحدة للعراق، وعدم وجود تقارير سنوية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لإيران. وربما يرجع ذلك أيضاً إلى العدد الكبير من المنظمات الدولية العاملة داخل العراق، مما يعني أن هناك مزيداً من المعلومات المتاحة حول جميع جوانب الاستجابة الإنسانية والتنموية وحقوق الإنسان
- بذلت مجموعة حقوق الملكية الفكرية جهوداً لضمان أقصى قدر من الشمولية على الرغم من نجاح جهود الدعوة التي تبذلها المجموعة من الخبراء الرئيسيين كما ضمنت مشاركتها في الأحداث البارزة في جنيف مشاركة إيجابية ثابتة مع صانعي السياسات تم تبني ثلاث قرارات للأمم المتحدة والتي كانت متوافقة بشكل وثيق. مع النتائج والتوصيات الرئيسية لمجموعة حقوق الإنسان بما في ذلك إنشاء فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة لتعزيز المسائلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش / فريق التحقيق في العراق لعدم مساءلة داعش وتجديد وتمديد ولاية يوناتيد حتى سبتمبر ٢٠٢٠ م ومع ذلك نظراً لطبيعة الموضوعية لهذه القضايا، من الصعب تحديد إلى أي مدى أثرت دعوة (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات) على هذه القرارات . كما تم تسجيل ثماني حالات أخرى لهيئات أو آليات تابعة للأمم المتحدة تشير إلى أولوية أكبر لحماية الأقليات والنساء والتي كانت مرتبطة بشكل أكثر وضوحاً بعمل المجموعة.
- اثبتت مشاركة المجموعة الدولية لحقوق الإنسان مع يوناتيد انها ايجابية بشكل خاص تم إنشاؤه في البداية من خلال قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧٩) لسنة ٢٠١٧ الذي صاغته وزارة الخارجية البريطانية لدعم الجهود المحلية في محاسبة أعضاء جماعة داعش للجرائم ضد الإنسانية وجرائم اباده الحرب والابادة الجماعية. اجتمعت (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات) مع أعضاء الفريق أثناء عملية الصياغة لعرض نتائج الزيارات الميدانية والبحوث والمنشورات يظل المجموعة الدولية لحقوق الأقليات الآن على قائمة المنظمات غير الحكومية الدولية التي دعاها (يوناتيد) بانتظام للمشاركة في جلسات المائدة المستديرة. تبني العراق عددا أكبر بكثير من توصيات الأمم المتحدة الدورية الشاملة لإنهاء العنف ضد المرأة والإفلات من العقاب على الهجمات على الأقليات مما سجل في عام ٢٠١٤ مما اظهر مستوى أعلى بكثير من الالتزام بهذه القضايا من قبل. يرجح أن هذا يرجع جزئياً إلى التغييرات السياقية بعد هزيمة داعش وزيادة الحاجة إلى الرد على انتهاكات الجسيمة ضد النساء والأقليات بينما كان تنظيم الدولة الاسلامية يسيطر على مساحات شاسعة من العراق. كان أحد الأهداف التي فشلت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات في تحقيقها هو مشاركة وسائل الإعلام في عملها حيث لقت (٥٤) اشارة فقط مقارنة بهدفها البالغ (٩٠) تلقي جمهور يزيد عن (٢٠٠٠٠) تقريراً ونشرت من المجموعة الدولية لحقوق الأقليات عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى أكثر من (٥٠٠) من أصحاب المصلحة على تلقي العراق نسخاً ورقية بالبريد ومع ذلك من الصعب تقييم تأثير ذلك دون متابعة.

- أنتجت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات أفلام عن العراق بشكل جيد للغاية وعرضت خمس مهرجانات سينمائية، مع خمسة أخرى مجدولة.

يمكن اعتبار المشروع ناجحاً لأنه استجاب بشكل جيد للتحديات غير المتوقعة وأظهرت مرونة كبيرة. كان اختبار مجموعة حقوق الأقليات مناسباً تماماً لسياقات واحتياجات كل من العراق وساهم في جهود المناصرة الإيجابية في المنتديات الدولية. لقد بذت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات جهوداً لضمان أقصى قدر من الشمولية على الرغم من أن الخبراء الرئيسيين يقترحون أن المشاركة مع الشركاء المحليين تحتاج إلى أن تكون محلية أكثر، وهذا نظراً للانقسامات الطائفية والعرقية المنتشرة في العراق والتي يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى الشعور بعدم التضمين.

بالإضافة إلى ذلك تتطلب استراتيجية المشاركة الإعلامية لمجموعة حقوق الملكية الفكرية (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات) مراجعة لتعكس التغييرات في البيئة الإعلامية الشاملة التي تستجيب بشكل أفضل للمعلومات بدلاً من التقارير الأطول.

من المحتمل أن يتردد صدى نتائج المشروع بعد فترة طويلة من إكماله. هناك مجال كبير لمزيد من المشاركة مع النساء والأقليات في العراق، لاسيما في ضوء الاحتجاجات الأخيرة التي قد تدفع الحكومة إلى تنفيذ كثير من الإصلاحات.

قد تعالج المشاريع المستقبلية القضايا المحددة المتعلقة بمشاركة وسائل الإعلام والتنسيق على الأرض والشبكات المحلية، بالإضافة إلى بناء قدرات أكثر تركيزاً للمستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة.

خلفية المشروع

مجموعة حقوق الأقليات نفذت مشروع " تعزيز منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان التي تعمل مع المدنيين المستضعفين في إيران والعراق " بالتنسيق مع مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين، ومنظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة، وكذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كشريك مشارك وكان يهدف إلى تعزيز قدرة منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان والدفاع عنها لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ضد المدنيين المعرضين للخطر (بما في ذلك النساء والأقليات) في العراق والدعوة إلى زيادة الحماية من قبل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. تضمن المشروع بناء القدرات للشركاء المحليين، والمساعدة القانونية والمنح للمدافعين عن حقوق الإنسان المهددين أو المستهدفين، ومنح صغيرة للمنظمات المحلية، والأفلام الوثائقية، والبحوث والمنشورات التي تحلل الانتهاكات المبلغ عنها والتحقق منها، المرتبطة بالدعوة الوطنية والدولية. تم دعم هذا العمل من قبل الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان وتم تنفيذه على مدى ٤٢ شهراً، تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. تم تنفيذ المشروع في إقليم كردستان العراق وكذلك بغداد وميسان وبابل ومحافظات القادسية والأنبار وكركوك ونيوى والبصرة.

اعتمد المشروع على النجاحات التي حققها مشروع المجموعة الدولية لحقوق الأقليات السابق، "حماية حقوق للمدنيين المستضعفين في العراق" الذي تم إجراؤه بين عامي ٢٠١٤ ٢٠١٧ م ولا يزال العراق يشهد مستوى غير مسبوق من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) مما زاد من تعقيد الانقسامات الطائفية القائمة. تم إلغاء كل من وزارة حقوق الإنسان ووزارة شؤون المرأة في الإصلاحات الحكومية في أغسطس ٢٠١٥.

عدم إحترام قواعد القانون الإنساني الدولي يعرض المدنيين للخطر بشكل عام ويعزز الإفلات من العقاب، في حين أن إرث الاستبداد ترك المجتمع المدني غير متطور نسبياً ومجزأة، على الرغم من هزيمة داعش في بداية تنفيذ المشروع، استمر التنظيم في استهداف الأقليات في هجمات الكر والفر، واستهداف قادة المجتمع وقوات الأمن.

تسببت الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في أسوأ أزمة نزوح في تاريخ العراق، حيث نزح نحو ستة ملايين شخص (حوالي ١٥٪ من السكان) من مناطقهم الأصلية، مما دفع الجهود الطائفية نحو التغيير الديموغرافي. في السماح للمليشيات الطائفية المختلف بالعمل مع الإفلات من العقاب وسط عدم الاستقرار الحكومي، ويتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق غير مسبوق، مما ساهم جزئياً في الاحتجاجات المناهضة للحكومة (إلى جانب الانكماش الاقتصادي والعوامل السياسية) وما تلاها من حملات قمع في جنوب العراق على هذا النحو وبناء على برامجها السابقة مع الأقليات العرقية والدينية، والنساء، والفئات الضعيفة الأخرى بشأن حقوق الإنسان التي يقودها المدنيون، نفذت المجموعة وشركائها العمل عبر الأهداف الاستراتيجية المترابطة التالية:

الهدف الأول: تعزيز قدرة حقوق الإنسان منظمات حقوق المدافعين في البلاد لرصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين المستضعفين (بما في ذلك النساء والأقليات) بطريقة آمنة مبنية على أداء الإبلاغ الإلكتروني الحالية في العراق.

تم إنشاء بموجب إجراء سابق للاتحاد الأوروبي، والذي تمت ترقيته وتوسيع نطاقه، وتحديدًا ترقية ميزات الأمان ووظائف إدارة البيانات للأداة وتم تدريب لجنة القضاء على التمييز العنصري على الأداء واستهداف المشروع ما لا يقل عن (٧٥%) من أولئك الذين حضروا ورش العمل للإبلاغ باستخدام المعرفة والمهارات المكتسبة لإجراء المراقبة والتوثيق بالإضافة إلى ذلك استهدفت ما لا يقل عن (عدد ٢٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان) لتحميل تقارير الانتهاكات باستخدام الأداة.

الهدف الثاني: تحسين الحماية القانونية والدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للتهريب أو الاعتقال.

من خلال شبكة من المحامين، استهدف التدخل ما لا يقل عن (عدد ٣٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان) وأفراد أسرهم لتلقي التمثيل أو المشورة، ٢٥ من المدافعين عن حقوق الإنسان / أو أسرهم للاستفادة من منح صندوق المشقة وتحسين نتائج ما لا يقل عن ١٠ قضايا تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك الإفراج أو التبرئة أو الحماية من التحرش.

الهدف الثالث: تقديم معلومات منتظمة وموثوقة عن انتهاكات حقوق المرأة والأقليات وغيرهم من المدنيين المستضعفين في إيران والعراق بسرعة وشفافية إلى السلطات المحلية والوطنية والدولية ووسائل الإعلام.

تم تعزيز قدرة الشبكات الحالية لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء المدنيين بما في ذلك تلك التي تمثل مصالح النساء المستضعفات والأقليات والنازحين من خلال المنح الصغيرة. نشر نشرات دورية حول وضع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمرأة المستضعفة والأقليات والنازحين باللغتين الانجليزية والعربية وأنتج فيلمين وثائقيين مع إطلاق إعلامي هادف.

الهدف الرابع: إعطاء أولوية أكبر لحماية الأقليات والنساء وغيرهم من المدنيين المستضعفين من قبل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي الخطط القطرية التي وضعتها السلطات المحلية والفاعلين الآخرين.

تم عقد اجتماعات سنوية مع ممثلي الحكومة والمعارضة ومجلس النواب والوكالات الدولية على الأرض لتعزيز الحماية المدنية بشأن حقوق الإنسان في العراق ودعوا الوكالات الدولية إلى الموافقة على خطط والتزامات قطرية لتكريس أولوية متزايدة لحقوق القاصرين والنساء وكذلك لمؤسسات أو آليات الأمم المتحدة لاعتماد النتائج لتكريس الأولوية لحماية الحقوق من الأقليات والنساء.

منهجية التقييم

شمل التقييم كل من المنهجية الكمية والنوعية لتقييم أهمية المشروع وفاعليته وتأثيره واستدامته. تضمنت أنشطة التقييم:

- مراجعة مكتبية للوثائق (انظر أدناه).
- إستبيان عبر الإنترنت لمتلقي المنح الصغيرة.
- مقابلات مع موظفين مجموعة حقوق الأقليات ومنظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة ومنظمة وقف إطلاق النار.
- مقابلات مع خبراء مستقلين.

تضمنت المراجعة المكتبية قراءة وتحليل وثائق المشروع التالية:

- اقتراح المشروع وخطة العمل وخطة الرصد والتقييم والميزانية.
- التقارير السردية.
- متتبع إكمال النشاط.
- منشورات حول حقوق الانسان.
- أفلام وثائقية من إنتاج مجموعة حقوق الأقليات.

مركز الاستطلاع عبر الإنترنت علي رضا المستفيدين، تم إرسال الاستطلاع الذي تم تطويره عبر خدمات جوجل، إلى أصحاب المشاريع الصغيرة من قبل المقيم لضمان سرية المستجيبين بالإضافة إلى رسائل المتابعة المنتظمة، وتم إرسال جميع الردود مباشرة إلى المقيم. تتكون مقابلات الخبراء الرئيسيين من مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين التي أجريت عبر الهاتف ومنصات الاتصال عبر

الإترنت حسب الحاجة. تم إجراء مقابلات مع موظفي مجموعة حقوق الأقليات فيما يتعلق بهذا المشروع تم إجراء جميعها عبر الهاتف أو سكايب وتم تفصيلها وتوضيحها في الملحقات.

القيود

تم استبعاد طرق تقييم معينة بسبب القيود المفروضة على السفر إلى البلدان المستهدفة بسبب جائحة كوفيد-19. جاءت أكبر عقبة أمام إجراء هذا التقييم من حيث الوصول إلى أصحاب المصلحة والحصول على موافقتهم على المشاركة في هذا العمل ضمن الإطار الزمني المطلوب للتقييم، كانت الردود من مسؤولي الأمم المتحدة والسياسة في العراق والدوليين محدودة، ربما بسبب المواعيد النهائية المتعددة لتقديم التقارير التي عادة ما تكون في الخريف عند إجراء التقييم. عمل المقيم من خلال قائمة جهات الاتصال ذات الصلة ومع ذلك كان هناك معدل استجابة منخفض حتى بعد المتابعة.

أما صانعو السياسة العراقيون رفضوا المشاركة أو لم يستجيبوا لطلبات المقابلات. لم يكن هذا مفاجئًا بالنظر إلى الموجة الحالية من الاحتجاجات في البلاد.

النتائج

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات لديها سجل حافل من برامج حقوق الإنسان والدعوة في جميع أنحاء العراق واقليم كردستان مع كل من المجتمع المدني المحلي وصناع السياسات بالإضافة إلى الروابط مع المجتمع الدولي بشأن هذه القضايا فيما يتعلق بالأقليات والنساء والفئات الضعيفة الأخرى وهذا يجعل مجموعة حقوق الإنسان الدولية وشركائها في وضع جيد للغاية للقيام بالأعمال شديدة التنسيق والدقة والحساسية اللازمة لبناء شبكات متابعة ورصد لحقوق الإنسان بقيادة مدنية في سياقات حساسة وإثارة المناقشات على المستوى الدولي بشأن استخدام مثل هذه المنهجيات في السعي وراء المساءلة.

تصميم وتنفيذ المشروع

تم تصميم المشروع بشكل جيد ليتناسب مع الأهداف المحددة في الاقتراح، واعتمد التصميم على الدروس المستفادة من تنفيذ "حماية حقوق الإنسان للمدنيين المستضعفين في العراق" مثل التشجيع على زيادة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن الهوية والوصول إلى أبعد فئة من منظمات الدفاع عن الأقليات والنساء والإستفادة من تنوع أكبر من المستفيدين.

قام المشروع أيضًا بتضيق نطاق تركيزه على بناء قدرات منظمة المدافعون عن حقوق الإنسان الذين كانوا قادرين على العمل مع المجتمعات المحلية في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بواسطة المجموعة الدولية لحماية الأقليات أو شركائها المنفذين. سمح هذا النهج للمؤسسة باستهداف مناطق جغرافية أوسع بكثير.

كان تنفيذ المشروع قادرًا على الالتزام بشكل وثيق بجدولة الزماني على الرغم من التغيرات الملحوظة في السياق السياسي على الصعيدين الداخلي والدولي.

كانت جهود المناصرة التي تبذلها مجموعة حقوق الأقليات موجهة بشكل جيد على المستوى الدولي حيث أشركت احتجاجات المعلومات الحالية لصانعي السياسات الدولية.

كانت المهارات والخبرات التكميلية لشركاء حقوق الأقليات في المشروع مناسبة بشكل عام للبرامج أظهرت (أسودا - لمكافحة العنف ضد المرأة) مستويات عالية من الاحتراف في التوثيق والتنفيذ الناجح للمشروع ومع ذلك قال بعض الخبراء الرئيسيين أن مجموعة حقوق الأقليات يجب أن تفكر في العمل مع منظمات داخل العراق الفيدرالي لأنهم يعتقدون أن منظمة كردية لم تكن لها تأثير كبير مثل المنظمات المحلية بسبب الاختلافات الطائفية والثقافية واللغوية. لم يسمع أحد الخبراء الرئيسيين العاملين في العراق الفيدرالي بالإضافة إلى آخرون عن دورات حقوق الأقليات التدريبية أو المبادرات الصغيرة وقال:

"غالبًا ما تستهدف المنظمات العراقية والكردية منظمات أو أفراد خارج شبكاتها الخاصة، مما يعني التغاضي عن العديد من المنظمات الأخرى. بشكل عام، ليس فقط في قطاع حقوق الإنسان، يجب على المنظمات الدولية العمل على تنويع شبكاتها"

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة حقوق الأقليات قد بدت مؤخرًا فقط في تطوير استراتيجية إعلان وجودهم على، حيث إنها تهدف دائما إلى تسليط الضوء على العمل والجهود والأصوات داخل البلد بدلا من نفسها، حيث لا يطلب من الشركاء المنفذين توفير رؤية علنية للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات أثناء جلسات التدريب فقط الاعتراف بها كمانح.

لقد بذلت منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل واضح جهودا لإجراء دورات تدريبية للأفراد والمنظمات في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن التواصل من خلال وحدة الدفاع القانوني الخاصة بهم. على سبيل المثال قاموا بزيارة ثلاثة أيام إلى كربلاء لإنشاء نظام إحالة الانتهاكات وبالمثل تم القيام بزيارات إلى مناطق أخرى في وسط وجنوب العراق وذلك لبناء شبكاتها والتخفيف من أي قضايا تتعلق بقبول المجتمع.

ومع ذلك فإن التغيرات العرقية والطائفية في العراق، فضلا عن التسييس المنتشر للعديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية، قد تؤثر سلبا على تصورات المنظمات المحلية العامة "خارج مناطقها". يواجه العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية مشكلات مماثلة حتى في التوظيف في منظماتهم.

بالإضافة إلى ذلك لم يسمع جميع الخبراء المستقلين الذين تمت استشارتهم عن منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة، واعتبر البعض أن تركيزها على العنف القائم على النوع الاجتماعي غير ذي صلة بالاحتياجات الأوسع المدافعون عن حقوق الإنسان. أن الدافع وراء هذا الشعور هو مفهوم خاطئ شاسع أن حقوق المرأة منفصلة أو ثانوية بالنسبة للموضوعات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان أنه يطالب بمعاملة خاصة. وينبغي الاستمرار في بذل جهود من قبل الجهات الفاعلة المحلية والدولية لتصحيح ذلك المفهوم.

إقترح الشركاء أن أحد المجالات الممكنة للتنمية هو تعزيز تفاعل أكبر بين الشركاء حتى في حالة العمل في بلدان مختلفة، يمكن للشركاء الاستفادة من تبادل الدروس المستفادة بشأن أفضل الممارسات وبناء القدرات التنظيمية، والمشاركة مع المجتمعات التي يصعب الوصول إليها والحلول للتحديات الشاملة.

ملاءمة المشروع

كان المشروع وثيق الصلة بالسياق العراقي. يعتبر العراق من أصعب سياقات حقوق الإنسان على الرغم من أن القضاء المدني يتقلص الآن مرة أخرى بسبب هيمنة الميليشيات. المدافعون عن حقوق المرأة والأقليات على وجه الخصوص يواجهون التهديدات والمضايقات ومحاولات الاغتيالات الدورية. كما ذكر أحد الخبراء:

سابقا كانت عمليات القتل عشوائية أو تستهدف مجموعات طائفية معينة ولكن الآن أصبح المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون هم المستهدفين بشكل متكرر بسبب انتقاداتهم ولأنهم لا يتهاونون بالضرورة مع الحزب الطائفي الذي يوفر لهم الحماية؛ قد لا يكون المدافعون عن حقوق الانسان مسلمين أو غير ملتزمين لذلك عند الدفاع عن حقوق الإنسان، فهم لا يضعونها في إطار منظور ديني، وهذا يجعلهم أهدافاً سهلة. ويساهم في ذلك غياب حكم القانون وانتشار الميليشيات وافتقار الحكومة للسيطرة على الأسلحة. لا توجد قيود. جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قُتلوا لم يجروا أي تحقيق مناسب في مقتلهم ولم تتلق عائلاتهم أي معلومات حول كيفية الوصول إلى العدالة.

بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، كشف المدافعون عن حقوق الإنسان عن سلسلة ضخمة من الانتهاكات ضد الأقليات والفئات الضعيفة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الكشف عن مقابر جماعية.

وعلى الرغم من هزيمتهم، واصلت القوات العراقية وحكومة إقليم كردستان والقوات الأخرى شن عمليات عسكرية صغيرة، بما في ذلك ضربات جوية، بالإضافة إلى عمليات قتل خارج نطاق القانون تستهدف بقايا تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليهم، لا سيما في المحافظات ذات أغلبية سنية مثل نينوى وديالى والأنبار.

الحاجة إلى نتائج هذا المشروع لا تزال قائمة ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان بحاجة إلى تحسين قدرتهم على توثيق الانتهاكات الواسعة الانتشار والإبلاغ عنها والارتباط بالأطر الدولية لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الفعالية والكفاءة والأثر

الهدف الأول: حماية حقوق الإنسان للمدنيين المستضعفين بما في ذلك النساء والأقليات في العراق من خلال تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان.

-الفعالية والكفاءة: تجاوز المشروع الهدف المعلن لهذا الهدف الاستراتيجي، تلقى ١٠٨ مدافع عن حقوق الإنسان تدريباً أثناء النشاط (٥٦ امرأة، ٥٢ رجلاً) وشمل ذلك ٢٤ من مدافع عن حقوق الإنسان الذين حضروا ورشة عمل لمدة يومين بقيادة أسودا في مدينة السليمانية في يوليو ٢٠١٧، وسبعة الذين حضروا دورة تدريبية في تونس في مايو ٢٠١٧. في سبتمبر ٢٠١٨، حضر ٢٣ ناشط ورشة عمل اسودا في السليمانية، حضروا (١٠) أشخاص ورشة عمل تدريبية ل مجموعة حقوق الأقليات في تونس في أبريل ٢٠١٨؛ تلاه ثمانية آخرون في سبتمبر ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، شارك اثنان من النشطاء العراقيين الذين حضروا دورات تدريبية سابقة لمجموعة حقوق الأقليات في تونس وفي جنيف في نوفمبر ٢٠١٨. تلقى قسم آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان تدريباً في جنيف في نوفمبر ٢٠١٩ وشارك (٢٠) من مدافع عن حقوق الإنسان في تدريب أسودا في ديسمبر ٢٠١٩ في السليمانية. ذكر جميع المشاركين أن معرفتهم عن حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات ارتفعت بدرجات متفاوتة.

أبلغ حوالي (٢٨١) من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم الوصول إليهم مباشرة من خلال المشروع عن رصد انتهاكات وتوثيقها والإبلاغ عنها. بالإضافة إلى ذلك، قام (١٨٣) من المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين تم الوصول إليهم من خلال أنشطة بناء الشبكات عبر الإنترنت، بتقديم تقارير عن الانتهاكات باستخدام المنصة الآمنة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق المدنيين في العراق.

وشمل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي أيضا إدارة (١١) منحة صغيرة على الرغم من أن الهدف الأصلي كان (١٥) منحة إلا أن العدد المنخفض يرجع إلى ارتفاع الميزانية المخصصة لكل منها للمساعدة في ضمان نجاح الأنشطة المخطط لها. وتم الإبلاغ عن هذا التغيير في التصميم على النحو الواجب إلى الجهة المانحة الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر والموافقة عليه.

أدت معايير اختيار المستفيدين إلى تغطية جغرافية جيدة لمشاريع حقوق الإنسان، مع وجود مشاريع في محافظات من الصعب الوصول إليها لولا ذلك. مثلت المنظمات مجموعة متنوعة من الأنشطة، تتراوح من حقوق المرأة، إلى اهتمامات الشباب، وحقوق الأقليات. العديد من الحاصلين على المنح معروفون في العراق.

الهدف	إستكمال
ما لا يقل عن ٧٥٪ من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين حضروا ورش العمل أفادوا باستخدام المعرفة والمهارات المكتسبة لإجراء المراقبة والتوثيق.	أفاد ٩٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع زيادة أو زيادة ملحوظة في معرفتهم بالرصد والتوثيق. ذكر ١٠٠٪ أن المهارات المكتسبة كانت مفيدة لعملهم.
تم إنشاء أداة أعداد التقارير الويب التفاعلية الآمنة وصيانتها للعراق من خلال الدعم الفني المستمر والتدريب.	أداة الإبلاغ التفاعلية في العراق عاملة وتم تحديثها.
ما لا يقل عن ٢٠٠ المدافع عن حقوق الإنسان لتحميل تقارير انتهاكات باستخدام المنصة آمنة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق المدنيين في العراق.	قام ٣١٣٠ المدافع عن حقوق الإنسان بتحميل تقارير الانتهاكات باستخدام المنصة آمنة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق المدنيين في العراق.

-التأثير: أشارت تقييمات ورشة العمل إلى مستوى عال من الرضا عن المهارات والمعلومات التي يتم تقديمها خلال الدورات التدريبية. أفاد معظم المشاركين ان قدراتهم على إجراء الرصد والتوثيق إما زادت أو زادت بشكل ملحوظ. والجدير بالذكر أن جميع المشاركين ذكروا أن المهارات المكتسبة كانت مفيدة لعملهم. أفاد جميع المشاركين الذين حضروا ورش عمل حول الدعوة وتعبئة المجتمع في تونس بأنهم أصبحوا الآن يتمتعون بفهم أفضل لكيفية أداء هذه الوظائف، فضلاً عن المعرفة المحسنة بآليات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، لاحظ العديد من المنظمات العراقية أنهم لم يسمعوا عن هذه الفرص (السليمانية وجنيف وتونس) ولم يعرفوا أين تم الإعلان عنها أو كيف تم اختيار المشاركين. قادهم ذلك إلى التساؤل عن مدى شمولية ورش العمل والدورات التدريبية هذه، وأفاد العديد منهم بأن هذه الفرص تميل إلى استهداف دائرة ضيقة نسبياً من المنظمات واقتروا مشاركة فرص التدريب المتقدمة على نطاق أوسع لضمان وصول أكبر.

الفحوصات التي أجريت على أداة المنصة الآمنة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق المدنيين في العراق بعد انتهاء المشروع تشير إلى أنها لا تزال مستخدمة على نطاق واسع في العراق وتسلط الضوء على تأثيرها البعيد المدى.

الهدف الثاني: تحسين الحماية القانونية والدعم عن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للترهيب أو الاعتقال.

-الفعالية والكفاءة: تم تجاوز الهدف، ولكن كان هناك تباين في كيفية تلقي الحماية القانونية والدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في السياقين المختلفين. تجاوز عدد المدافعين عن حقوق الإنسان العراقيين الذين تلقوا الدعم القانوني الهدف، بما في ذلك:

أحد أفراد الأقلية الكاكائية في كركوك الذي تعرض للتهديد المتكرر من قبل الميليشيات الشيعية، واعتقال رئيس وحدة عشائرية في الموصل بتهمة دعم القبائل السنية في المدينة، وإثنين من الناشطين البيئيين، ومدافع عن تعليم الاطفال وآخرون تحدثوا بصراحة عن الفساد القضائي والحكومي وانتهاكات حقوق الإنسان الحكومية كما شملت عدة ناشطين تعرضوا للاعتداء لإرتباطهم بحزب سياسي جديد واستهدف نشطاء لمشاركاتهم في احتجاجات بغداد وكربلاء والنجف وذي قار والديوانية والبصرة.

كان المدافعون عن حقوق الإنسان العراقيون قلقين من السعي للحصول على الحماية القانونية بسبب استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة ولم يرغبوا في إحالة الأمور إلى الأنظمة القانونية العراقية أو الكردية خوفاً من الانتقام خارج نطاق القضاء. وأشار أحد الخبراء:

المدافعين عن حقوق الانسان في العراق يواجهون تهديدات خارج النظام القانوني وستكون عواقب لمواجهة ذلك أيضا خارج النظام ونادرا ما يتم التعرف على مرتكبي الهجمات خارج نطاق القضاء ناهيك عن تقديمهم للعدالة.

قد تكون المساعدة القانونية في العراق قد تفاقمت بسبب المواقف الاجتماعية تجاه النوع الاجتماعي، والتي أدت بالعديد من النساء إلى رفض فرصة اتخاذ المزيد من الإجراءات، وذلك لبدء الإجراءات القانونية أو قبول التمثيل القانوني.

الهدف	استكمال
يتلقى ما لا يقل عن (٣٠) من المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهم تمثيلاً قانونياً أو مشورة من خلال وحدة الدفاع القانوني.	تم انجاز عدد (١٧٤) من المدافعين عن حقوق الإنسان (عدد ٨١ امرأة – ٩٣ رجلاً) تم حصولهم على تمثيل استشارة قانونية.
عدد (٢٥) من المدافعين عن حقوق الإنسان تستفيد من منح صندوق المشقة.	أفاد عدد (٨٧) من منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان أو أسرهم من منح المشقة.
تم تحقيق تحسن في نتائج ما لا يقل عن عدد (١٠) قضايا من قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الإفراج أو التبرئة أو الحماية من التحرش.	تحسين نتائج عدد (٣٥) حالة من حالات تنمية الموارد البشرية.

- التأثير: بشكل عام استفاد عدد (٣٥) ممن تلقوا الدعم القانوني من وحدات الدفاع القانوني في العراق من تحسين نتائج قضاياهم. وشمل ذلك في العراق تعليق مؤقت لعقوبة إعدام قاصر وإسقاط التهم ضد ناشط متهم خطأ، إصدار تعويضات لمدافع عن حقوق الإنسان، والحماية من التهديدات والمضايقات التي يتعرض لها مدير منظمة حقوقية غير حكومية، والحصول على شهادة طبية تؤكد العنف الأسري، والتي يُسمح للمحامين بتقديم شكوى قضائية بشأن الاعتداء على المعتدي، والإفراج عن زعيم قبلي أعتقل بتهمة دعم العشائر السنية في الموصل. بالإضافة إلى ذلك، تمكن العديد من النشطاء من استئناف نشاطهم بعد تلقي الدعم القانوني.

الهدف الثالث: تقديم معلومات منتظمة وموثوقة حول انتهاكات حقوق المرأة والأقليات وغيرهم من المدنيين المستضعفين في العراق بسرعة وشفافية الى السلطات المحلية والوطنية والدولية ووسائل الإعلام.

- الفاعلية والكفاءة: تم تحقيق أو تجاوز الاهداف المرتبطة بهذا الهدف إلى حد كبير مع عدم وجود تغطية إعلامية إلا لنتائج التقرير وأفاد الباحثون وأصحاب المصلحة المعنيون في مجال السياسة (داخل البلد وعلى الصعيد الدولي) بأنهم على دراية بعمل مجموعة حقوق الأقليات في هذا الصدد. يبدو أن مجموعة حقوق الأقليات قد استخدمت شبكتها داخل البلد وعلى الصعيد الدولي لإعلام النشرات، مما أثر بشكل إيجابي على كفاءة البرنامج في تحقيق النتائج. ويقال إن الشركاء على الأرض يساهمون بكميات كبيرة من المعلومات في صياغة النشرات. قررت المنظمة تقييد عدد المنشورات التي تصدر سنويًا مقارنة ببرنامج العراق السابق، من أجل تعظيم جودة النتائج وتأثيرها. وشمل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي أيضا إدارة ١٠ منح صغيرة.

الهدف	إستكمال
ملا يقل عن ست نشرات دورية منشورة حول أوضاع حقوق الإنسان التي تؤثر على المواطنين المستضعفين في العراق وإيران (باللغات الانجليزية والعربية والفارسية).	- ست نشرات عن حقوق الإنسان (ثلاثة عن العراق باللغتين العربية والانجليزية وثلاثة أخرى عن إيران بالفارسية والانجليزية تم إنتاجها واطلاقها).
١٠ منظمات تنمية الموارد البشرية قادرة على تنفيذ مشاريع جديدة للرصد والدعوة بعد تلقي منحة بناء القدرات.	نفذت منظمة المدافعون عن حقوق الإنسان حوالي ٨ مشاريع عراقية بعد تلقي منحة بناء القدرات.
٨٠٠ من أصحاب المصلحة الرئيسيين (بما في ذلك المنظمات والوكالات الدولية والوطنية الدولية).	تلقي الجمهور ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص نسخة من نشرة واحدة على الأقل عبر البريد الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
تلقي نسخة من إحدى نشرات حقوق الإنسان المنشورة خلال المشروع.	بالإضافة إلى أكثر من ٥٠٠ من أصحاب المصلحة في إيران وأكثر من ٥٠٠ من أصحاب المصلحة في العراق الذين تلقوا نسخ ورقية عن طريق البريد.
ملا يقل عن ٩٠ بندا من التغطية الاعلامية للنتائج المذكورة في نشرات حقوق الإنسان.	تم انشاء ٥٤ مادة من التغطية الإعلامية لنشرات حقوق الإنسان.
تم نشر وعرض فيلمين وثائقيين يسلطون الضوء على قضايا حقوق الإنسان التي تواجه المواطنين المستضعفين في إيران والعراق.	تم إنتاج فيلم عن العراق وآخر عن إيران، تم عرض فيلم العراق على الإنترنت في أحداث داخل البلاد وفي خمسة من المهرجانات السينمائية. عرض الفيلم الإيراني لأول مرة في أحد المهرجانات السينمائية ومن المقرر عرضه في خمس مهرجانات أخرى.

-التأثير: يهدف كل تقرير على إطلاقه قبل مناقشة القضايا السياسة ذات صلة بشكل عام، أظهر أصحاب المصلحة السياسيون قدرا كبيرا من الاهتمام بالتقارير التي تستند إلى تقارير داخلية للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات ومع ذلك لم يكن الاستقبال هو نفسه لكل نشرة، في بعض الحالات بسبب اشتباك توقيت الاطلاق مع الأحداث أو العطلات البارزة الأخرى.

بشكل عام أدي أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام اهتماما أكبر بتقارير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات حول إيران، ويرجع ذلك أيضا على الأرجح إلى محدودية المعلومات عن البلد.

تشير عدم قدرة مجموعة حقوق الأقليات على بلوغ أهدافها المتمثلة في (٩٠) عنصرا على الأقل من التغطية الإعلامية للنتائج المذكورة في نشرات حقوق الإنسان إلى الحاجة إلى مراجعة استراتيجيات المشاركة الإعلامية لمجموعة حقوق الإنسان. تشير المقابلات مع الخبراء إلى أن مشاركة وسائل التواصل الاجتماعي هي حاجة رئيسية للتنمية، بالإضافة إلى تكييف نتائج التقرير في تنسيقات أكثر سهولة في الاستخدام وأقل استهلاكاً للوقت مثل الرسوم البيانية.

التفاعل الإعلامي الإيجابي مع مجموعة حقوق الأقليات، اقترحت الأفلام الوثائقية أن هذا النوع من تنسيق الوسائط المتعددة هو الأكثر تأثيراً بالإضافة إلى ذلك يحتاج موظفو البرامج والاتصال بمجموعة حقوق الأقليات إلى العمل معا بشكل أوثق لضمان تلقي ملاحظات الصحفيين من قبل الموظفين العاملين في تصميم المشروع بالإضافة إلى اشتراك فريق الاتصال في تصميم خطة المشاركة الإعلامية للمشروع وتخصيص جزء أكبر من الميزانية لتطوير وسائل إتصال أكثر تنوعا واستكشاف طرق أكثر إبداعا للعمل مع وسائل الإعلام.

في مسح التقييم، أفاد متلقو المنح الصغيرة من العراق بمستوى عال من الرضا عن الدعم الذي تلقوه من المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بما في ذلك بناء القدرات والذي أفاد بعض موظفي مجموعة حقوق الأقليات أنه ربما لم يتم تسليمه إلى مستوى عال بما يكفي بسبب ضيق الوقت، ركز النقد الأكثر شيوعا على مبلغ المنحة حيث أفاد ٦٠٪ من المستجيبين أنه لم يكن كافيا لتغطية اجتياح مشاريعهم.

فيما يتعلق بالتأثيرات أفاد المستجوبين بأنهم شعروا أن آثار مشروع قد استفادت من المنح على الرغم من محدودية المنحة المالية، إلا أنها مكنتنا من العمل على تغيير شيء بسيط في أذهان الطلاب لها، كما أنها أعطت مؤسستنا مهارة في تغطية الموضوعات ذات الصلة بالطائفية. ساهمت الانجازات من هذا المشروع من المزيد من المشاريع لاحقا.

وأفادت منظمة أخرى من خلال هذا المشروع أنه تم الحصول على موافقة وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة بدعم من القيادة السياسية والمحافظ المحلي لإنشاء منتدى الصابئة المندائيين في الميسان التي تم تجميدها بسبب نقص التمويل الحكومي من عام ٢٠١٢ وتأسس المنتدى أخيرا في عام ٢٠١٨ وأثري الحياة الثقافية للمحافظة وهو المبادرة الأولى من نوعها في وسط العراق.

يميل متلقو المنح أيضا إلى الاستفادة من ورش العمل التدريبية للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، مما يسمح للمشاركين بوضع المهارات المكتسبة موضع التنفيذ والمشاركة على نطاق أوسع مع الآخرين في مجتمعاتهم ومع ذلك قد يكون هذا قد عزز التصورات بين بعض المنظمات غير الحكومية المحلية الأصغر بأن فعاليات التدريب والمنح الصغيرة على الرغم من الإعلان عنها علنا في حالة العراق كانت مقصورة على مجموعة محددة من المنظمات وتفتقر إلى الشمولية ربما يكون هذا دلالة إلى الحاجة لبناء قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على جمع الأموال ومعرفة من أين تبحث عن فرص التمويل والتدريب.

أشار متلقو المنح الي انهم يرغبون في تلقي متابعة بشأن تنفيذ مشاريعهم والمزيد من فرص بناء القدرات المتضافرة والمتابعة المنتظمة يمكن أن تكون مفيدة في إعلام تصميم فرص التدريب المستقبلية والمبادرات الصغيرة.

الهدف الرابع: إعطاء أولوية أكبر لحماية الاقليات والنساء وغيرهم من المدنيين المعرضين للخطر من قبل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي الخطط القطرية التي وضعتها الوكالات الدولية والسلطات المحلية أو الجهات الفاعلة الأخرى.

الفعالية والكفاءة: تم إجراء عدد من بعثات المناصرة إلى جنيف على مدار المشروع. تم تعزيز دعوة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بشكل خاص للوجود المتسق داخل البلد لمستشار خاص للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات متخصص في العلاقات مع الأمم المتحدة وعلى هذا النحو فإن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات لديها شبكات قوية في مركز الدبلوماسية الدولية.

وقد نجحت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات في الاستفادة من هذه الشبكات لدعم التقارير المستهدفة وعالية الجودة حول مجالات اهتمامات محددة مما يجعل نشرات وتقارير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات فعالة بشكل خاص علاوة على ذلك، فإن توقيت الإفراج عنهم عادة تحسبا لسياسات وقرارات بارزة ودبلوماسية قد ساهم في نجاحهم.

ساهمت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات وشركاؤها أيضا من خلال إنشاء شبكات من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الذين يمكن أن يساهموا في أحداث المناصرة وتمكنوا من جلب العديد من أعضاء المجتمع المدني العراقي إلى عواصم المناصرة كنتيجة جزئية لهذا وكذلك بسبب نشرات مجموعة حقوق الأقليات الدولية، قام أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين بدمج الحقوق واحتياجات الحماية للسكان الضعفاء في تقاريرهم وبياناتهم (على سبيل المثال، البرنامج القطري لبرامج الأمم المتحدة في العراق لسنة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بيان صادر عن نائب المفوض السامي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الخ). وقد ساعد ذلك في تحقيق الأهداف المحددة في إطار هذا الهدف.

أيدت مجموعة حقوق الأقليات جهود المناصرة من أجل المزيد من المساءلة التي أدت إلى إنشاء فريق التحقيق لتعزيز المسائلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في سبتمبر ٢٠١٧ وكانت تدعو على وجه التحديد إلى آلية دولية لدعم عملية المسائلة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في العراق (بما في ذلك من خلال البيانات التي تم الإدلاء بها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة) أثر ملحوظ آخر تابع أسئلة وأجوبة لجنة القضاء على التمييز العنصري مع المجموعة الدولية لحقوق الأقليات وممثلي المنظمات غير الحكومية العراقية.

وجه المركز التربوي للبحوث والإنماء للجنة القضاء على التمييز العنصري أسئلة إلى الوفد العراقي تناولت العديد من القضايا التي أبرزتها المجموعة الدولية لحقوق الأقليات خلال أسئلة وأجوبة أظهرت مداولات ومفاوضات لجنة القضاء على التمييز العنصري مع الوفد العراقي تأثيرا واضحا للمنظمات غير الحكومية المشاركة في تحديد مجالات الاهتمام ذات الأولوية للأقليات العرقية، والعرقية في العراق.

في ملاحظاتها الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثاني والعشرين إلى الخامس والعشرون للعراق، والتي نشرت في كانون الأول\ ديسمبر ٢٠١٨، تعكس لجنة القضاء على التمييز العنصري القضايا التي أثارها مجموعة حقوق الأقليات في موازنتها لتقديم تقرير إلى اللجنة، وتحديدًا عن الأقليات والأراضي المتنازع عليها في نينوى، والمشاركة العامة والسياسية والمجتمعات المهمشة من العراقيين السود والعجم والجنسية الكردية الفيلية، أخيرا ذكر محدد للمعلومات المقدمة من المجتمع المدني فيما يتعلق بخطر انعدام الجنسية من أطفال الأقليات النازحين وهو مصدر قلق تم التعبير عنه في تقرير "المجموعة الدولية لحقوق الأقليات" إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

العديد من القضايا التي أثارها مجموعة حقوق الأقليات في اجتماعات جنيف تم ذكرها في الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على التقرير الدوري السابع للعراق. أفاد الموظفون أن بعد الأسئلة والأجوبة مع اللجنة، تم البحث عن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ودعوتها لتقديم مزيد من المعلومات إلى المقرر الخاص لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن العراق. أبلغت المعلومات بالأسئلة التي طرحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على الوفد العراقي في اليوم التالي.

في العراق، تلقي مشروع مانهضة التمييز قراءة أولى في مجلس النواب ولا يزال على جدول الأعمال، على الرغم من الاضطرابات السياسية والاحتجاجات الأخيرة التأييد المحلي في العراق كان مرجحا. هناك تباطأ بسبب عدم الاستقرار السياسي وصعوبة إدخال المجتمع المدني في مساحات صنع السياسات المحلية يمكن للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات معالجة هذا من خلال وجود أكثر من منهجية داخل البلد. اقترح الخبراء أيضا أن المناصرة غير المباشرة عبر السلطات المحلية والزعماء القبليين والدينيين والمجتمعيين كانت عموما أكثر الطرق فاعلية.

لقد كافحت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات في الحصول على منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان المحلية إلى إحداث واجتماعات السياسة الدولية بسبب التحديات التي ينطوي عليها تأمين التأشيرات. ساعد جائحة كوفيد-١٩ بشكل غير مباشر في دعم ذلك حيث تمكنت لجنة القضاء على التمييز العنصري من الانضمام إلى اجتماع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري عبر الإنترنت. قد يكون من المفيد الدعوة إلى مشاركة أكبر وأكثر فاعلية من منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان داخل البلد عبر منصات الإنترنت لاسيما كمالأخبر. على الرغم من أن عيب ذلك هو انه يمنع الضغط الخاص.

الهدف	إستكمال
-------	---------

عدد (٨)بعثات دولية إلى الأمم المتحدة في جنيف.	عدد(٦) بعثات دولية للدعوة من قبل منظمة المدافعون عن حقوق الإنسان إلى عواصم الأمم المتحدة الدولية (ثلاثة لكل دولة).
ثمانية أمثلة على خطة فطرية – الالتزام بتكريس أولوية متزايدة لحقوق الأقليات والنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان في إيران والعراق.	وافقت ثلاث وكالات دولية على خطط أو التزامات فطرية لتكريس أولوية متزايدة لحقوق الأقليات والنساء في إيران والعراق.
- تم التبيي لثلاثة من قرارات الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٩ (لسنة ٢٠١٧) يخول فريق داعش يوناتيد قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٣٩ لسنة ٢٠١٨ م يمدد ولاية المقرر الخاص لحقوق الإنسان في إيران بجدد RED / SC / 2490 سنة ٢٠١٩ ويمدد ولاية يوناتيد حتى سبتمبر ٢٠٢٠. هناك أيضا ثماني هيئات أخرى للأمم المتحدة التي تعطي أولوية أكبر لحماية الأقليات.	تتبنى هيئات وآليات الأمم المتحدة ست قرارات على الاقل لتكريس أولوية أكبر لحماية حقوق الأقليات والنساء في إيران والعراق.

التأثير: من الصعب إقامة علاقة سبب-نتيجة واضحة ومباشرة من عمل وسياسة مجموعة حقوق الأقليات الدولية فيما يتعلق بإيران والعراق، لاسيما نظرا إلى أن القرارات التي تم تبنيها كانت بالفعل على رأس جدول الأعمال بشكل عام، ازداد الاهتمام بالسكان المستضعفين في العراق بسبب النزوح الجماعي الذي تسبب فيه تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك أدى تضائل الدعم المالي للمنظمات الانسانية في البلاد إلى إخراج العراق من دائرة الضوء الدولية، كما أدت الاحتجاجات التي تجتاح البلاد إلى تأخير تنفيذ العديد من جهود المناصرة.

تبني العراق عددا أكبر بكثير من توصيات الأمم المتحدة الدورية الشاملة لإنهاء العنف ضد المرأة والإقالات من العقاب على الهجمات على الأقليات مما سجل في عام ٢٠١٤، مما أظهر مستوى أعلى بكثير من الالتزام بهذه القضايا من قبل. يرجح أن هذا يرجع جزئيا إلى التغيرات السياقية بعد هزيمة داعش وزيادة الحاجة إلى الرد على الانتهاكات الجسيمة ضد النساء والأقليات بما كان تنظيم الدولة الاسلامية يسيطر على مساحات شاسعة من العراق.

يمكن أن تستفيد المجموعة الدولية لحقوق الإنسان وشركائها من الانخراط بشكل رسمي مع المجموعات الانسانية في العراق، وخاصة منظمات الحماية حيث قد يعزز جهود المناصرة بشكل أكبر وتعزيز شبكات المعلومات. بالإضافة إلى ذلك ستستفيد المجموعة الدولية لحقوق الأقليات من تطوير شبكتها المستقلة الخاصة بها من أصحاب المصلحة في المجتمع الذين غالبا ما يكون لهم تأثير أكبر على صانعي السياسات المحلية.

الاستدامة: حقق تصميم المشروع الذي تم تجربته واختباره وصقلته تجاوز جميع أهدافه تقريبا، وتجاوز الاختلافات السياقية والتحديات وفعاليتها. لاتزال التدخلات الموضحة لديها القدرة على تجاوز هذا المشروع وحدة حيث تدهور وضع حقوق الانسان في العراق الى حد ما بسبب الاضطرابات المدنية والحكم غير المستقر سيكون من المستحسن للمشاريع المستقبلية في العراق أن تركز أكثر على إشراك صانعي السياسة المحليين. ستساعد زيادة المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية في العراق في تعزيز المعرفة برصد حقوق الإنسان وتقديم التقارير إلى المواطنين العاديين الذين قد يتأثرون بالانتهاكات.

الخلاصة

تشير النتائج الإجمالية إلى أن هذا المشروع كان وثيق الصلة بالسياق العراقي بالإضافة إلى ذلك فإن تشكيل حكومة جديدة في العراق يوفر فرصة للتعامل مع إدارة جديدة حريصة على اجراء اصلاحات كافية لتخفيف الاحتجاجات التي تشهدها البلاد.

تزايد عمليات الإعادة القسرية للنازحين في العراق ومن المحتمل أن تتصاعد إنتهاكات حقوق الإنسان مع إستجابة المجتمعات المضيفة لعودة الأفراد الذين يعتقد أنهم ينتمون إلى جماعات داعش / أو مجموعات الأقليات الدينية الذين أعيد تخصيص أراضيهم وممتلكاتهم، ومجتمعات أخرى تقاوم التغيرات الديموغرافية التي حدثت في المناطق التي شهدت أسوأ الانتهاكات مثل نينوى. كان تصميم مشروع المجموعة الدولية لحقوق الأقليات مناسباً للأهداف، بناء على الأعمال السابقة في العراق.

كان تنفيذ المشروع قادراً على الالتزام بالجدول الزمني قدر الإمكان حتى مع التغيرات المفاجئة في السياق. علاوة على ذلك لوحظ أن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات تستجيب للتغيرات السياقية مع التعديلات المناسبة للمشروع، وبالتالي الحفاظ على أهميتها على الرغم من الظروف والتحديات المتقلبة.

تمكنت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات من وضع نفسها لاستراتيجية للاستجابة للاحتياجات المتزايدة من المعلومات والحفاظ على موقف ثابت من حيث المعرفة الواقعية والخبرة والمناصرة بشأن العراق. بالإضافة إلى ذلك أفاد الشركاء وكذلك المتلقون الصغار أنهم إيجابيون للغاية وعلاقات عمل قوية مع المجموعة الدولية لحقوق الأقليات في جميع أنحاء المشروع، وهناك المزيد من التعاون قيد التنفيذ بالفعل.

التوصيات

تشير بنتائج التقييم إلى وجود حاجة واضحة لمثل هذا العمل. يجب أن تأخذ التوصيات التالية في الاعتبار عند تصميم البرامج وتنفيذها للبناء على الأسس المتينة التي تم وضعها مع هذا المشروع:

- يجب أن تنظر إلى المجموعة الدولية لحقوق الأقليات فيما إذا كانت ستستفيد من وجود ميداني أقوى في العراق ويجب أن تضع نفسها وضع يسمح لها بإجراء مراقبة خاصة بها لتنفيذ المشروع والتقدم. بالإضافة إلى ذلك سيكون هذا مفيد في بناء شبكات أكبر داخل البلد والتنسيق مع المنظمات الأخرى لتعزيز الموارد وتجنب الازدواجية.
- يجب أن تنظر مجموعة حقوق الأقليات في اشتراك المزيد من الشبكات والمنظمات العراقية المحلية للعمل في العراق الفيدرالي. قد يمكن التوترات العرقية والطائفية في العراق أن تجعل العمل في مناطق أخرى غير القاعدة الرئيسية للمنظمة أمراً صعباً.
- تشير الخبراء إلى أن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ومنظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة بحاجة إلى تحويل نطاق انتشارها لاستهداف عدد أوسع من المنظمات.
- يجب بذل جهود متزايدة لإشراك وسائل التواصل الاجتماعي، التي يعتمد عليها العديد من الصحفيين للحصول على المعارف المحتملة.
- يقترح أصحاب المصلحة المحليون أن المنظمات الدولية يجب أن تركز على اشتراك قادة المجتمع في جهود المناصرة المحلية، حيث تبين أن هذا أكثر تأثيراً.
- هناك حاجة إلى متابعة أكبر وأكثر استدامة مع المشاركين في التدريب وملتقى المنح الصغيرة، المتابعة المنتظمة من شأنها أن تساعد في تحديد ما إذا كان لدى الأفراد والمجتمعات فجوات في المعرفة والتنفيذ، وهناك حاجة إلى مزيد من التنسيق مع المنظمات الموجودة في العراق، بما في ذلك حقوق الإنسان الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- زيادة المشاركة في المجموعات الإنسانية ومجموعات العمل يمكن أن تضمن تعزيز الموارد من خلال العمل التعاوني وتجنب الازدواجية.

مرفقات الملحق

الملحق الأول

قائمة كاملة بالمقابلات مدرجة في الجدول أدناه.

اسم	الوظيفة	طرق الاتصال
كلير توماس	نائب المدير التنفيذي للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات	الهاتف
ميس الجبوري	مسؤول الحقوق المدنية للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات	الهاتف
كارل سودرييرغ	مدير السياسات والاتصالات للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات	إسكايب
سامراويت غوغسا	ممثل المجموعة الدولية لحقوق الأقليات	الهاتف
جلين بايوت	مسؤول الاتصالات في جنيف	إسكايب
مارك لاتيمر	المدير التنفيذي لوقف إطلاق النار للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات	اسكايب
ميريام بوتيك	مسؤول الحقوق المدنية	إسكايب
أريز محمد	نائب مدير لمنظمة اسودا لمكافحة العنف ضد المرأة	إسكايب
وليم سبنسر	معهد القانون الدولي وحقوق الانسان	زووم

خالد ظاظا	مستشار	زوم
جميل صلاح الدين جميل فيصل	منتدى السلام العراقي	واتس أب
فيصل عبد الله	مفوضية حقوق الإنسان العراقية	واتس أب
سرى الراوي	جمعية نساء بغداد	واتس أب
ياسمين أبو منصور	مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	إسكايب
كيرون مورنان	مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	إسكايب
راشيل طومسون	المساعدة القانونية	إسكايب

الملحق الثاني

استطلاع متلقو المنح الصغيرة من المجموعة الدولية لحقوق.

ملاحظة: كل الإجابات سوف تعرض بواسطة المقيم الخارجي والمعلومات التي تقدم سوف تكون سرية لن يتم مشاركتها مع موظفي المنظمة أو أي شخص آخر.

- إسم المنظمة
- وصف موجز للمشروع
- ما مدى فائدة المنحة الصغيرة التي تلقيتها؟ (١-٥)
- هل تشعر أن المنحة كانت كافية لتغطية احتياجات المشروع؟ (١-٥)
- هل يشعر أن المنح هل كانت كافية لتغطية المشروع والاحتياجات؟
- كيف كان مفيد وبناء ويدعم المقدمة؟
- قيم تأثير المنحة على مساعدتك على الوصول إلى المستفيدين.
- قيم تأثير المنحة على عملك اليوم.
- صف تأثير المنحة على عملك اليوم.
- أي تعليقات أخرى .

الملحق الثالث

موظفو المشروع شكرا جزيلاً على قضاء بعض الوقت في جدولك الزمني للمشاركة في هذه المقابلة.

تم تعيني كمستشار خارجي لتقييم مشروع "تعزيز منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان العاملة مع المدنيين المستضعفين في إيران والعراق".

هذه المقابلة تتعلق بالتقييم لمعرفة كيف يتم تنفيذ المشروع أثناء تنفيذه. أتمنى اليوم أن أعرف عن أفكارك ومشاعرك حول عمل المشروع أفكار لتحسين هذا المشروع.

جميع المعلومات التي نقدمها هنا سرية ومجهولة الهوية. سيتم تضمين ومدخلاتك في تقرير أكبر للمساعدة للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات والجهات المانحة لها لتصميم وتنفيذ المشاريع المستقبلية التي تلبى احتياجات الناس في هذا الصدد.

- يرجى وصف المشروع ودورك وكيف ساهمت فيه. ما هي الأنشطة التي كنت جزء منها؟
- هل يمكن أن تصف كيف تم تطوير المشروع؟
- كيف تم اختيار التدخلات؟
- كيف اختارت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات شركائها والمستفيدين؟
- هل تعتقد أن المشروع تم تنفيذه في الوقت المناسب وكان مناسباً للسياق؟
- هل تعتقد أنه كان وثيق الصلة بالاحتياجات الحقيقية للفئات الضعيفة في كلا من البلدين؟ كيف؟
- هل تعتقد أنه كان ذات صلة باحتياجات المشاركين المباشرين في المشروع، بما في ذلك المنظمات الشريكة ومنظمات المجتمع المدني المحلية وصانعي القرار؟ كيف ذلك؟
- هل حقق المشروع توقعات المشاركين في المشروع؟ لما ولما لا؟
- ما هي الأنشطة التي تمكنت من مقابله ولماذا؟
- ما هي الجوانب الإيجابية لهذه الأنشطة للشركاء المستفيدين من المساعدة القانونية والمستفيدين الأصغر ولماذا؟
- ما هي جوانب المشروع إن وجدت والتي وجدتها مبتكرة؟
- ما هي الأنشطة والأهداف التي لم تتحقق ولماذا؟
- ما هي القضايا والتحديات والعقبات الرئيسية التي واجهتها في تنفيذ المشروع؟ كيف يمكنك التغلب على تلك العوائق والتحديات؟ إذا لم يكن كذلك فلماذا؟
- كيف يتم تعديل تصميم المشروع وتنفيذه وأولوياته مع تغير السياق بعد عام ٢٠١٧؟ وإلى أي مدى تعتقد أن المشروع والشركاء تكيفوا؟
- سلطت مجموعة حقوق الملكية الفكرية الضوء على تأثير الأمن على تنفيذ المشروع. هل يمكنك وصف تأثيرها من فضلك؟ هل كان هذا هو التحدي الأكبر من وجه نظرك؟
- يرجى وصف علاقة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بشركائها الرئيسيين خلال هذا المشروع. وما مدي شعورك بأن المجموعة وشركائها يعملون معاً؟ هل تشعر أن هذه المشاركة ساعدت في تعزيز قدراتهم كجهات فاعلة ومدافعة عن حقوق الانسان في العراق؟ لما ولما لا؟
- إلى أي مدي شعرت أن المساعدة القانونية والمنح الصغيرة يساعدان في تنمية الموارد البشرية في كلا من البلدين؟ ما مدى تأثيرها على هذا العمل وعلى المجتمعات التي عملت فيها لهذا المشروع؟
- إلى أي مدي كان لبناء القدرات والمنح الصغيرة تأثير في مساعدة المنظمات على تطوير قدراتها الخاصة في المراقبة وإعداد التقارير والدعوة؟ هل يمكنك تقديم أمثلة؟ ما مدى تأثير هذا العمل على المجتمعات التي عملت فيها لهذا المشروع؟
- إلى أي مدى تعتقد أن صانعي السياسات والمجتمع الدولي ووسائل الإعلام تلقوا تقارير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات والأفلام والنشرات؟ ما هو برأيك تأثير هذا التقرير على مشهد حقوق الانسان في العراق؟ ما المطلوب أيضاً في عملك لتحسين هذا؟ هل يمكنك تقديم أمثلة على التغييرات المباشرة أو غير المباشرة التي حدثت نتيجة لهذا العمل؟
- في رأيك كيف يتم إجراء المراقبة والتقييم في الميدان؟
- كيف تم تقييم التنفيذ العام للمشروع ونجاحه؟ (1-5)
- ما الذي كنت ستغيره فيما يتعلق بهذا المشروع، من حيث التصميم أو التنفيذ؟ ما المطلوب أيضاً لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين على أفضل وجه؟
- ما مدى استدامة مشروع مثل هذا في المستقبل؟ ما هي توصياتك لمشروع مستقبلي مماثل؟
- يرجى إعلامي إذا كان هناك أي شيء آخر ترغب في إضافته.